منتدى المنافسة العربي
الرابع

24-23 أيار/مايو 2023

الرياض، المملكة العربية السعودية

E/ESCWA/ACF/2023/INF.5

ورقة معلومات أساسية

تعزيز فعالية هيئات المنافسة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً

أعدَّت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورقة المعلومات الأساسية هذه في إطار عقد الجلسة التي تناولت «تعزيز فعالية هيئات المنافسة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً» ضمن منتدى المنافسة العربي الرابع لعام 2023.

لمحة عامة

تؤدي هيئات المنافسة في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية المستدامة، لجهة إنفاذ قانون المنافسة والاضطلاع بمسؤوليات أساسية أخرى مثل مناصرة الأنشطة الداعمة للمنافسة وحماية المستهلك. وهي تواجه في معظم الحالات صعوبة في تفعيل عملها في أقل البلدان نمواً بسبب القضايا المتعلقة بالتشريعات الوطنية أو الموارد أو الاقتصاد السياسي، غير أنَّها تتغلب على هذه التحديات وتعزيز فعالية أنشطتها من خلال التقييم والتصميم المؤسسي والتعاون.

مقدمة

منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، أصدرت بلدان المنطقة العربية قوانين المنافسة بهدف دعم استحداث أسواق ديناميكية وتنافسية، وتوفير فرص عمل، ودفع عجلة التنمية المستدامة[1]. فالجدول أدناه يبيِّن أنّ معظم البلدان العربية قد سنَّت قوانين المنافسة، غير أن هذه الأخيرة غير كافية في غياب آليات تطبيق ملائمة. فقد أخفق العديد من أقل البلدان نمواً في جميع أنحاء المنطقة في تأسيس هيئات المنافسة المولجة بإنفاذ هذه التشريعات[2]. وتنظر ورقة المعلومات الأساسية هذه في أهداف هيئات المنافسة والتحديات المحتملة، كما تقترح استراتيجيات هدفها إنشاء مؤسسات تراعي السياقات المحلية.

القوانين وهيئات المنافسة في المنطقة العربية

البلد	هل شرّع البلد قانوناً للمنافسة؟	تاريخ إنفاذ القانون	هيئة المنافسة	هل من وجود لشبكة دولية معنيّة بالمنافسة؟	هل من وجود لشبكة عربيّة معنيّة بالمنافسة؟
الجزائر	نعم	1995	مجلس المنافسة	✓	✓
البحرين	نعم	2018	وزارة الصناعة والتجارة والسياحة	-	✓
جزر القمر	نعم	2013	لم تتأسّس	-	-
جيبوتي	نعم	2008	تأسّست	-	-
مصر	نعم	2005	جهاز حماية المنافسة	✓	✓
العراق	نعم	2010	لم تتأسّس	-	✓
الأردن	نعم	2004	مديرية المنافسة - وزارة الصناعة والتجارة	✓	✓
الكويت	نعم	2007	جهاز حماية المنافسة	✓	✓
لبنان	نعم	2022	لم تتأسّس	-	✓
ليبيا	نعم	2010	تأسّست	-	✓
موريتانيا	نعم	2000	تأسّست	-	-
المغرب	نعم	2000	مجلس المنافسة	✓	✓
عُمان	نعم	2014	مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار	✓	✓
دولة فلسطين	كلا	-	لم تتأسّس	✓	✓
قطر	نعم	2006	لجنة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية - وزارة التجارة والصناعة	✓	✓
المملكة العربية السعودية	نعم	2004	الهيئة العامة للمنافسة	-	-

الصومال	كلا	-	لم تتأسّس	-	✓
السودان	نعم	2009	تأسّست	-	✓
الجمهورية العربية السورية	نعم	2008	تأسّست	-	-
تونس	نعم	1991	مجلس المنافسة	✓	✓
الإمارات العربية المتحدة	نعم	2012	إدارة المنافسة وحماية المستهلك - وزارة الاقتصاد	-	✓
اليمن	نعم	1999	الإدارة العامة لتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري - وزارة الصناعة والتجارة	✓	✓

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا استناداً إلى بوابة التشريعات العربية. https://www.researchgate.net/publication/353463927_Between_Stabilization_and_Allocation_in_the_MENA_Region_Are_Competition_Laws_Helping/link/60fed7c72bf3553b2912f919/download; https://www.internationalcompetitionnetwork.org/members/; and https://www.allenovery.com/global/-/media/allenovery/2_client_alert_-_arab_competition_network_-_april_2022.pdf/03/documents/news_and_insights/publications/2022.

I. أهداف هيئات المنافسة

الشكل 1. أهداف هيئات المنافسة وأنشطتها

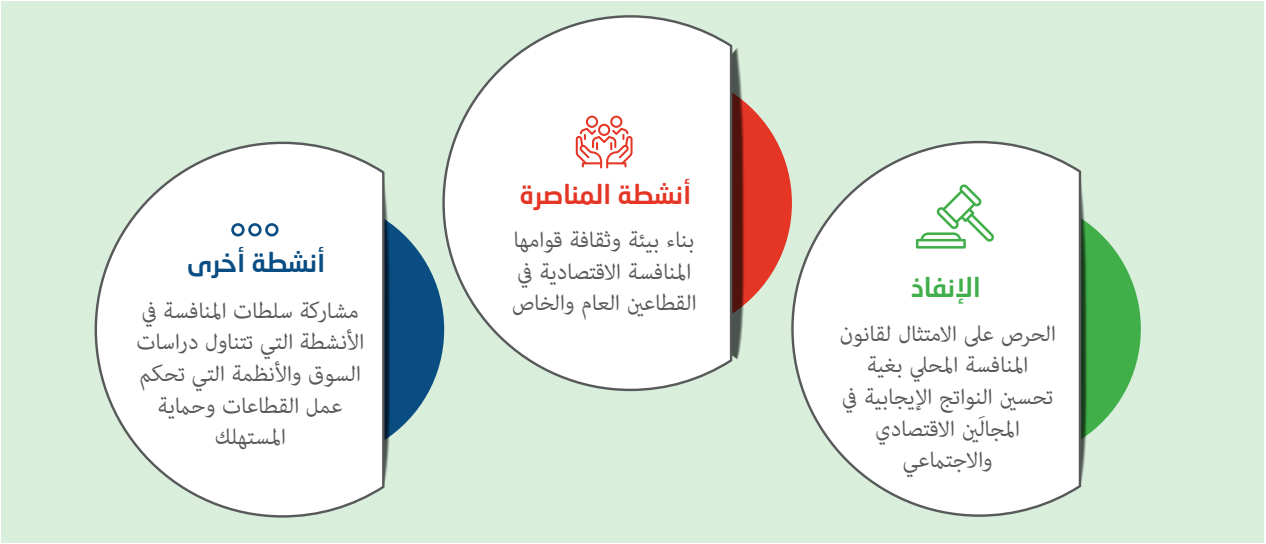

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا استناداً إلى المؤلفات.

أ. الإنفاذ

يبيِّن الشكل 1 أنّ هيئات المنافسة تهدف بشكل أساسي إلى إنفاذ قانون المنافسة الوطني، وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد، من دون إغفال حماية حرية الجهات الفاعلة في السوق[3]. ويمكن أن يختلف هدف قوانين

المنافسة من بلد إلى آخر، حيث تُدرج البلدان النامية في حالات كثيرة أحكاماً تتعلق بالمصلحة العامة مثل تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو العمالة، أو أهدافاً اجتماعية وسياسية[4]. ففي المغرب مثلاً، يعزز قانون المنافسة الكفاءة الاقتصادية ومصلحة المستهلك فيمنح هيئات المنافسة استراتيجيات إنفاذ تختلف باختلاف الناتج ذي الأولوية[5]. لذا، لا بدَّ من توضيح التشريعات بشأن الأهداف المنشودة لأنَّها تشكِّل القاعدة الأساس التي ترتكز إليها سلطات المنافسة في البلدان النامية في إنفاذ هذه التشريعات إنفاذاً فعالاً. وفي هذا المجال، يواصل تقرير « الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية» الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دعم الدول الأعضاء في تطبيق قوانين المنافسة أو تعزيزها لكي تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية[6].

ب. أنشطة الدعوة

كذلك يشير الشكل 1 إلى الحكمة التي تحثُّ سلطة المنافسة على عدم الاكتفاء بإنفاذ التشريعات فحسب[7]. فأنشطة الدعوة تشير إلى تلك الأنشطة التي تعزِّز بيئة وثقافة المنافسة الاقتصادية. وإنَّ بعضاً من الأمثلة على هذه الأنشطة ترد في دراسة أعدَّتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان «الدعوة للمنافسة: التحديات التي تواجه البلدان النامية» وهي:

1. الإشراف على خصخصة الشركات التي تملكها الدولة حرصاً على الخروج بناتج تنافسي.
2. المساهمة في صياغة التشريعات التي يمكن أن تؤثر على المنافسة في الاقتصاد.
3. الدعوة إلى إصلاحات في المجالات التي تفتقر إلى الفعالية والتنافسية في سياسات المشتريات العامة.
4. تنظيم مؤتمرات وندوات مع الجهات المعنيّة الرئيسيّة بهدف المساعدة على ترسيخ ثقافة المنافسة على الصعيدين المحلي والوطني.

ج. الأنشطة الأخرى

تتحمَّل هيئات المنافسة في حالات كثيرة مسؤوليات إضافية مثل حماية المستهلك أو رصد تنظيم القطاعات. لذا عمدت بلدان عديدة من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (مثل بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة) إلى دمج هيئات المنافسة فيها وسلطاتها المعنيّة بحماية المستهلك ضمن مؤسسة واحدة موحدة. وقد تناول Fels and Ergas (2014) مزايا هذا الدمج، لا سيّما أهمّيّته في البلدان النامية وخاصة في المنطقة العربية حيث تُعَدُّ حماية المستهلك مجالاً ناشئاً وبدائياً إلى أقصى الحدود[8]. وفي الوقت نفسه، عمدت ولايات قضائية أخرى إلى دمج منظّمي القطاعات بهيئات المنافسة (مثلما حصل في إستونيا ونيوزيلندا). وترتبط مواصفات مثل هذا الاندماج بالظروف المتعلقة بكل حالة على حدة، غير أنَّ آراءً مختلفة اعتبرت أنّ الكيان المدمج يعتمد مجموعة كبيرة من الأدوات، وهو أقل عرضة للهيمنة التنظيمية، ويمكنه الاستفادة من المزايا التشغيلية مثل وفورات الحجم[9].

II. التحديات في الاقتصادات النامية وفي أقل البلدان نمواً

استناداً إلى الأهداف المبيّنة أعلاه، تبرز تحديات عديدة وفريدة قد تواجهها هيئات المنافسة في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً:

أ. جودة التشريعات

تتوقف قدرة سلطة المنافسة على إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار بفعالية على جودة التشريعات التي استندت إليها وعلى وضوحها. فقد أفادت نسبة 70 في المائة من هيئات المنافسة الناشئة التي شملتها الدراسة الاستقصائية والتي مضى على إنشائها أقل من 15 عاماً أنَّ تشريعاتها التأسيسية تعوق قدرتها على إنفاذ قانون المنافسة[10]. فالتشريع الذي ترتكز عليه لجنة بربادوس للتجارة المنصفة لا يخول صلاحية فرض غرامات على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. أمّا هيئة المنافسة الإندونيسية فلم تحظَ بصلاحيات تخوِّلها ممارسة التفتيش والضبط. وفي المنطقة العربية، تواجه هيئات المنافسة تحديات سببها القدرة المعتدلة التي تملكها الدول الأعضاء على سنِّ تشريعات المنافسة[11]. ويشكل هذا الوضع تحدياً خاصاً في أقل البلدان العربية نمواً التي تتوفر لديها عادة القدرات اللازمة من أجل تشريع قوانين المنافسة، في غياب أيِّ قانون أو هيئة المنافسة.

ب. الموارد

تشير شبكة المنافسة الدولية إلى أن جميع هيئات المنافسة تقريباً قد تعرب أحياناً عن شكوكها بشأن تخصيصها بالأموال[12]، أمّا الهيئات الناشئة في البلدان التي تفتقر إلى القدرات المالية، كتلك الهيئات الموجودة في أقل البلدان نمواً، فتواجه قيوداً شديدة. وبما أنّ مستويات رأس المال الاقتصادي والاجتماعي منخفضة في أقل البلدان نمواً، فالمعاناة ليست مستبعدة عن هذه الفئة من البلدان من حيث القدرة المؤسسية في هيئات المنافسة. ولهذا السبب، ركّز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، وتدريب الموظفين الذين يضطلعون بقضايا المنافسة وإجراء دراسات حول السوق بغية تبيان قدرات المنافسة على دفع عجلة التنمية[13].

ج. الاقتصاد السياسي

تحتاج الاقتصادات النامية بشكل خاص إلى هيئات المنافسة نظراً إلى التحديات التي تطرحها اقتصاداتها السياسية. ففي أقل البلدان نمواً، حيث الأسواق أقل نُضجاً، تكون هذه البلدان أكثر عُرضةً للممارسات المناهضة للمنافسة، وهذا يتطلّب تدخل هيئات المنافسة التي تلجأ إلى إنفاذ قانون مكافحة الاحتكار[14]. كما أنَّ البلدان النامية في المنطقة العربية مناهضة للمنافسة بسبب انتشار الشركات التي تملكها الدولة[15]. فهذه المنظمات محميّةٌ من المنافسة العادلة، كما هو الحال مثلاً في جيبوتي حيث تحتكر الشركات التي تملكها الدولة قطاعات معيّنة (مثل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية) وحيث يتلقى بعضها دعماً غير مشروط من الحكومة. لذا، فإن دور هيئات المنافسة يكتسب أهمية حيوية في التخفيف من حدة تلك الممارسات عن طريق المشاركة في أنشطة الدعم والخصخصة بهدف تعزيز النواتج التنافسية.

III. النُّهُج الرامية إلى تحسين كفاءة هيئات المنافسة

يشدِّد واضعو السياسات على أنَّ إنشاء سلطة منافسة تتسم بالكفاءة لا يستند إلى نَهج واحد ينطبق على جميع الحالات؛ إنه فن أكثر منه علماً (Jenny, 2016). لذا، يتعيَّن على جميع هيئات المنافسة، لا سيّما الهيئات الناشئة وتلك الموجودة في أقل البلدان نمواً، أن تكون على استعداد لإجراء تقييم ذاتي، وتكييف تصميمها المؤسسي، والتعاون مع الهيئات الأخرى والجهات المعنيّة لكي تتطور بحيث تصبح هيئات أكثر كفاءة.

الشكل 2. النُّهج الرامية إلى تحسين كفاءة هيئات المنافسة

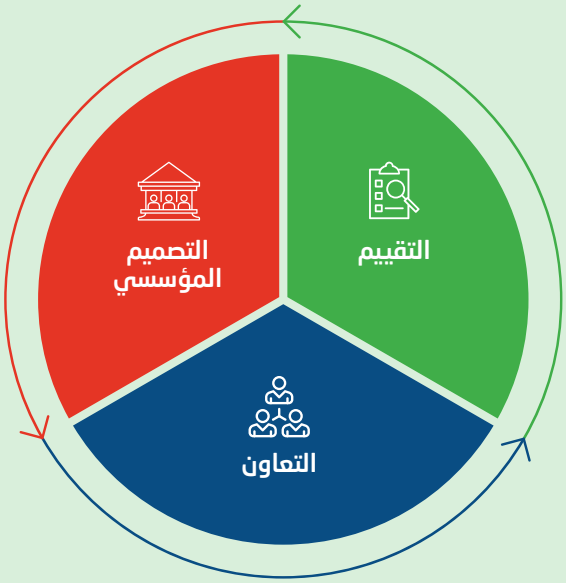

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا استناداً إلى المؤلفات.

أ. التقييم

يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تحسين كفاءة هيئات المنافسة في إيجاد قياس شامل وعملي لأدائها. وتتفاقم التحديات بسبب الاختلافات في أهداف هيئات المنافسة الموصوفة أعلاه، وتعدُّد الترتيبات المؤسسية التي تشكل هيكليَّة الهيئات، على النحو المبيَّن أدناه. وفي غياب نَهج موحَّد، يُستحسنُ النظر في المزايا النسبية التي تنفرد بها عدّة منهجيات رئيسية في تقييم أداء سلطة المنافسة استناداً إلى المعايير التالية:

- نواتج القضايا: يبدو الحكم على هيئات المنافسة استناداً إلى نواتجها (من حيث عدد القضايا التي كانت موضع تحقيق ومقاضاة ناجحة) كما لو أنّه وسيلةٌ بديهيّة للحكم على فعاليتها؛ وهذا هو نَهج مراجعة الأداء الذي ناقشه كوفاسيتش (2009)[16]. ولكنَّ النظر إلى النواتج وحدها لا يخبرنا إلاَّ بالقليل عن كفاءة سلطة المنافسة (مثل حسن قدرتها على توزيع الموارد). كما أنَّ التركيز على القضايا وحدها يضيِّق نطاق عمل الهيئات فيقتصر على إنفاذ قانون المنافسة، ولا يبيِّن أساليب سلطة المنافسة في الاضطلاع بأنشطة الدعم أو في إنفاذ التشريعات في حالات فردية بغية خلق ثقافة تنافسيّة واسعة النطاق.

- السمعة: يتمثل النَّهج الأكثر مباشرة في استخدام تصورات هيئة المنافسة بمثابة وكيل من أجل تقييم كفاءتها (Kovacic, 2009). ولهذا النَّهج الذي طُبِّق في دراسات سابقة مزاياه، غير أنَّه قد لا يكون قابلاً للتطبيق في بلدان نامية عديدة. وقد لا تكون هيئات المنافسة الناشئة قد اكتسبت بعد سمعة رغم جودة أدائها، وفي حالات كثيرة، لا تحصل في البلدان النامية على البيانات المتعلقة بالسمعة (فهيئات المنافسة في البلدان العربية لا تحصل مثلاً على تقديرات إنفاذ التشريعات الصادرة عن الاستعراض العالمي المعني بالمنافسة).

- مراجعات الأقران: غالباً ما يتضمن التقييم المفصل لسياسة المنافسة في بلد معيّن تقييماً لأداء سلطات المنافسة فيه (Kovacic, 2009). والمراجعات التي يجريها الأقران تسلِّط الضوء على مجالات تحسين كفاءة هيئة المنافسة. فقد أوصت المراجعة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخراً في تونس بأن يعزِّز مجلس المنافسة ولايته، ويزيد موارده، ويراجع تنظيمه الداخلي. ومراجعات النظراء هذه تحلِّل

أداء هيئات المنافسة تحليلاً فعالاً، غير أنَّها تستغرق وقتاً طويلاً وتخصُّ بلداناً محدَّدة، فلا توفر مقياساً واضحاً وموحَّداً قادر على تقييم أداء هيئات المنافسة.

- أفضل الممارسات: يمكن تقييم هيئات المنافسة على أساس مجموعة من المعايير التي تشكل أفضل الممارسات في وكالة معيّنة. فقد وضع يوسف وزكي (2022) مثلاً مؤشراً بغية تقييم تنفيذ سياسة المنافسة في ستة بلدان عربية، وتحديد النتائج المحقَّقة في الهيئات المعنيّة بناءً على سلسلة من المقاييس بما يخدم إنفاذ التشريعات وأنشطة الدعم وكفاءة المؤسسة. وهذه المنهجية يمكن أن توفر نظرة عامة جيدة، إلا أنها تواجه صعوبات معترف بها في تحديد مجموعة شاملة من المعايير. فمنهجيّة المؤلِّفين لا تراعي مثلاً الموارد البشرية في هيئات المنافسة، وهذا قد يؤثر تأثيراً شديداً على أداء هيئات المنافسة. وينبع أحد القيود الأساسية التي تعوق تقييم الهيئات على أساس أفضل الممارسات من غياب نَهج واحد يناسب جميع الحالات في تصميم سلطة منافسة فعالة؛ فالمؤسسة المثالية تعتمد بشكل كبير على حقائق السياق الوطني (Jenny, 2016).

ب. التصميم المؤسسي

1. الاستقلالية والحوكمة

إنّ استقلالية هيئة المنافسة هي شرط مسبق هام لأدائها وظائفها أداءً فعالاً. والاستقلالية أنواع، منها الهيكليّة حيث تكون الهيئة ضمناً خارج الوزارة وتموَّل مباشرة من البرلمان أو من الهيئة التشريعية، والاستقلالية التشغيليَّة التي تتطلب عدم تأثُّر هيئات المنافسة بالتأثيرات الخارجية عند اضطلاعها بأنشطتها. ويفترض أن هذان النوعان من الاستقلالية يحميان هيئة المنافسة من الفساد ومن الاستيلاء التنظيمي، فتستند في صُنع قراراتها إلى أهدافها المشروعة المناطة بها (Jenny, 2016).

في المنطقة العربية حيث تعاني بلدان عديدة من الفساد، تُعَدُّ استقلالية هيئات المنافسة حيوية لضمان شرعيتها ومصداقيتها وفعاليتها (الإسكوا، 2015). ولكنَّ عدداً ضئيلاً نسبياً من البلدان العربية يسنُّ تشريعات صريحة تضمن الاستقلالية التشغيليَّة في هيئات المنافسة، والعدد أقلُّ عندما يتعلقُّ الأمر بأن تتمتَّع هيئات المنافسة باستقلالية هيكلية كاملة. ويُظهر الجدول أنّ هيئات المنافسة العديدة في المنطقة العربية مدرجةٌ كجزء من وزارة معيَّنة.

في حالات عديدة تكون الاستقلالية إيجابيةً حيث توفِّر نتائج أفضل في إنفاذ التشريعات، غير أنّ مشاركة الحكومة مع هيئة المنافسة قد تساعدها على تفعيل أنشطة الدعم وخلق ثقافة المنافسة (Jenny, 2016). وهذا الواقع يخلق بدوره مقايضة مهمَّة لبلدان المنطقة العربية والبلدان النامية الأخرى التي تحتاج إلى مكافحة الممارسات الاحتكارية (الإنفاذ) وإلى إشباع الاقتصادات بثقافة المنافسة (أنشطة الدعوة).

2. النموذج المتشعّب مقابل النموذج الإداري

لهيئات المنافسة نموذجان هيكليان:

- النموذج المتشعّب (أو النيابة): تتمتع هيئة المنافسة بسلطات التحقيق ولكنها ترفع إجراءات الإنفاذ إلى السلطة القضائية التي تتمتع بصلاحية صُنع القرار، إما في محكمة ذات اختصاص عام أو سلطة قضائية متخصصة في المنافسة.
- النموذج الإداري: تتمتع هيئة المنافسة بمهام التحقيق والفصل كمحكمة ابتدائية، مع إمكانية الاستئناف إما أمام محكمة ذات اختصاص عام أو محكمة متخصصة.

والنموذجان يرتبطان بكفاءة هيئات المنافسة في البلدان النامية. ففي النموذج المتشعِّب يساعد الفصل بين التحقيق على حماية حياد الإجراءات، في حين يساعد المنظور الثاني في القضية على التخفيف من أي تحيُّز مؤكَّد. إنّما خدمةً للنموذج الإداري، لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ المحاكم قد لا تمتلك الخبرة نفسها في المنافسة كتلك التي تمتلكها الهيئات. وقد لا تكون قضايا المنافسة على رأس قائمة أولويات إجراءات المحاكم، وهذا الواقع يعوق بالتالي إنفاذ هيئات المنافسة التشريعات إنفاذاً فعالاً (Jenny, 2016).

ج. التعاون

لقد أبرزت الأجزاء السابقة الاختلافات بين هيئات المنافسة في البلدان النامية من حيث أهدافها وهياكلها. وبالنظر إلى هذه الاختلافات، لا بد من تعاون هيئات المنافسة فيما بينها من أجل تبادل مختلف الخبرات والأساليب والدروس التي يمكن استخلاصها من ظروف مماثلة. وشبكة المنافسة الدولية هي التي تضطلع بهذه المهمة، ويسعى فريقها العامل المعني بفعالية الهيئات إلى تحديد العناصر الرئيسية التي ينبغي أن ترتكز عليها هيكليّة هيئة المنافسة التي تعمل بشكل جيد[17]. وتتبادل شبكة المنافسة الدولية معلومات حيوية يمكن أن تساعد في تحسين هيئات المنافسة في البلدان النامية. فقد أصدرت مثلاً دراسة بعنوان «الدروس المستفادة من تجربة هيئات المنافسة الحديثة النشأة» (2019) سلّطت فيها الضوء على التحديات التي تواجه إنفاذ التشريعات والسياسات والاستفادة من الموارد وخبرات الموظفين والقضاء وترسيخ ثقافة المنافسة ضمن 27 ولاية قضائية حول العالم[18].

كذلك أُطلقت شبكة المنافسة العربية في آذار/مارس 2022 بغية دفع التعاون الإقليمي وتنسيق سياسة المنافسة وإنفاذها[19]. تهدف شبكة المنافسة العربية إلى استكمال دور شبكة المنافسة الدولية، ويوضح الجدول عضوية البلدان العربية في كل شبكة على حدة. وتيسِّر الشبكة، من خلال أفرقتها العاملة، تبادل الخبرات والمعارف على الصعيد الإقليمي بشأن مواضيع مثل تحسين الكفاءة المؤسسية في هيئات المنافسة. وبالنظر إلى الخبرات المشتركة والاقتصادات السياسية في البلدان العربية (مثل انتشار الشركات التي تملكها الدولة)، يمكن هذا النَّهج الإقليمي أن يكشف عن الهياكل المؤسسية الأنسب من أجل تحقيق الكفاءة القصوى في هيئات المنافسة في المنطقة.

أخيراً، لا بدَّ من النظر في دور الجهات المعنيّة في الخارج في تقديم الدعم المباشر إلى أقل البلدان نمواً من أجل إنشاء هيئات منافسة قائمة على أسس فعالة. ويمثل برنامج عمل الدوحة للعقد 2022–2031 لصالح أقل البلدان نمواً التزاماً من الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً بتقديم المساعدة في تحقيق النجاح في ستة مجالات أساسية. وتشير المادة 153 صراحة إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في «بناء القدرات لتنفيذ سياسات منافسة فعالة» (الأمم المتحدة، 2022) من أجل تعزيز تنمية القطاع الخاص[20]. وهذا يهيئ الفرصة من أجل مشاركةٍ مثمرة بين أقل البلدان نمواً والشركاء الخارجيين بخصوص الدعم المستقبلي بغية تحسين الموارد اللازمة لإنشاء هيئات منافسة ترتكز على أسس فاعلة والحفاظ عليها.

الحواشي

1 The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2015). Competition and Regulation in the Arab Region. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/economic-governance-series-2015.pdf.

2 Jala Youssef and Chahir Zaki (2022). A Decade of Competition Laws in Arab Economies: a de jure and de facto assessment. https://www.researchgate.net/publication/358731216_A_decade_of_competition_laws_in_Arab_economies_a_de_jure_and_de_facto_assessment.

3 The Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (2003). The Objectives of Competition Law and Policy https://www.oecd.org/competition/globalforum/GlobalForum-February2003.pdf.

4 Frederic Jenny (2016). The institutional design of Competition Authorities: Debates and Trends. https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/100755/Frederic%20Jenny%20The%20institutional%20design%20of%20Competition%20Authorities.pdf.

5 ESCWA (2015). Competition and Regulation in the Arab Region.

6 ESCWA (2021). Arab Business Legislative Frameworks. https://publications.unescwa.org/projects/ablf/sdgs/pdf/en/2100167--Arab-Business%20Legislative-Frameworks-Main-Report-En.pdf.

7 OECD (2005). Competition Advocacy: Challenges for Developing Countries. https://doi.org/10.1787/clp-v6-art10-en.

8 Allan Fels and Henry Ergas (2014). Institutional Design of Competition Authorities. https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DAF/COMP/WD(2014)85&doclanguage=ar.

9 OECD (2022). Interactions between competition authorities and sector regulators. https://www.oecd.org/competition/interactions-between-competition-authorities-and-sector-regulators.htm.

10 The International Competition Network (ICN) (2019). Lessons to Be Learnt from the Experience of Young Competition Agencies. https://internationalcompetitionnetwork.org/wp-content/uploads/201906//SGVC_YoungerAgenciesReport2019.pdf.

11 ESCWA (2019). Arab Legislation Portal https://alp.unescwa.org/.

12 ICN (2019). Lessons to Be Learnt from the Experience of Young Competition Agencies.

13 The United Nations Conference on Trade and Development (2009). Review of capacity-building and technical assistance in the area of competition law and policy. https://unctad.org/system/files/official-document/ciclpd5_en.pdf.

14 International Trade Centre (2012). Combating Anti-competitive Practices: A Guide for Developing Economy Exporters. https://intracen.org/media/file/12106.

15 The International Monetary Fund (IMF) (2021). State-Owned Enterprises in Middle East, North Africa, and Central Asia: Size, Costs, and Challenges. https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/202117/09//State-Owned-Enterprises-in-Middle-East-North-Africa-and-Central-Asia-Size-Costs-and-464657.

16 William E. Kovacic. (2009) Rating the Competition Agencies: What Constitutes Good Performance? https://www.ftc.gov/sites/default/files/documents/public_statements/rating-competition-agencies-what-constitutes-good-performance/2009rating.pdf.

17 ICN (2018). Agency Effectiveness Working Group. https://www.internationalcompetitionnetwork.org/working-groups/agency-effectiveness/.

18 ICN (2019). Lessons to Be Learnt from the Experience of Young Competition Agencies.

19 Allen & Overy (2022). Middle East and Africa Competition Authorities launch the Arab Competition Network. https://www.allenovery.com/en-gb/global/news-and-insights/publications/middle-east-and-africa-competition-authorities-launch-the-arab-competition-network.

20 United Nations (2022). Doha Programme of Action for the Decade 2022–2031 (DPoA). https://www.un.org/ldc5/doha-programme-of-action.

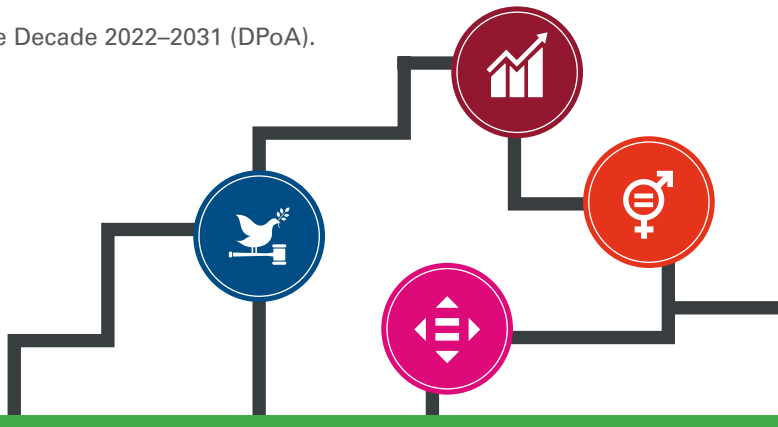

23-00374